اقتصاد

الأردن يلاحق شركات هجرة غير شرعية

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

كشفت قضية الحجاج الأردنيين غير النظاميين الذين قضوا في موسم الحج هذا العام، عن ممارسات خطيرة على صعيد الهجرة غير الشرعية التي تقوم بها شركات ومكاتب متخصصة بتنظيم الرحلات السياحية والحج والعمرة والسفر بشكل عام. ويومياً تتفاعل قضية الحجاج المتوفين ويترقب الأردنيون قرارات قضائية صارمة وإجراءات حكومية لمحاسبة كل من تسبب في وفاتهم وتسفيرهم بطرق غير شرعية. وطالبت شخصيات برلمانية ومؤسسات مجتمع مدني الحكومة بتدخل عاجل لمنع الهجرة غير الشرعية التي اتسع نطاقها في الأردن مؤخراً.

عضو مجلس النواب الأردني ورئيس كتلة الإصلاح النيابية، صالح العرموطي، طالب الحكومة بالتدخل للتصدي إلى الهجرة غير المشروعة لأردنيين إلى بلدان أخرى مثل المكسيك وغيرها على طريق الوصول إلى الولايات المتحدة التي يرى فيها الشباب منطلقا للحياة العملية والحصول على فرصة عمل وتحسين الأوضاع المعيشية. واعتبر العرموطي أن الشباب الأردنيين باتوا بمثابة فريسة لما سماهم بالعصابات التي تقف على الهجرة غير الشرعية لتحقيق مكاسب مادية بشكل غير مشروع أيضاً.

وأعلنت الأمانة العامة في المجلس القضائي الأردني نتائج التحقيقات الأولية التي أجرتها النيابة العامة في قضية سفر أردنيين لأداء مناسك الحج خارج البعثة الرسمية خلال العام الحالي 2024 والتي نجم عنها وفاة 99 شخصاً حسب آخر الأرقام التي صدرت عن وزارة الخارجية وشؤون المغتربين.

وقالت الأمانة في بيان أمس الثلاثاء، إنَّ النيابة العامة وبنتيجة التحقيق، أسندت جناية الاتجار بالبشر وفقا لأحكام القانون، بحق 28 مشتكى عليه. وأضافت أنَّ النيابة قرَّرت توقيف 19 شخصًا من بينهم سيدة ومنع 10 أشخاص من السفر على ذمة القضية التحقيقية. واستخدمت النيابة العامة صلاحيتها بتفعيل التدابير المنصوص عليها في المادة (15) من قانون منع الاتجار بالبشر وذلك بإغلاق تلك الشركات التي قامت بدور بارز في مخالفة القانون وتسهيل الحج دون تصريح. وتعد الهجرة غير الشرعية من منظور قانوني بأنها اتجار بالبشر ويعاقب مرتكبها ومن يقف خلفها بغرامات مالية وأحكام بالحبس.

رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة ترأس السبت الماضي، اجتماعاً لمتابعة قضية وفاة وإصابة حُجَّاج أردنيين خلال موسم الحجّ للعام الجاري، ضمَّ الوزارات والجهات المختصَّة. وأكَّد الخصاونة خلال الاجتماع أهميَّة التعاون والتكامل والتنسيق بين مختلف الجهات المعنيَّة، مشيداً بجهودها منذ اللَّحظة الأولى لورود المعلومات حول حدوث وفيات ووقوع إصابات بين الحُجَّاج من خارج البعثة الرَّسميَّة.

وزادت في السنوات الأخيرة، عمليات الهجرة غير المشروعة التي تقف خلفها على الأغلب مكاتب سياحة وسفر وحج وعمرة ويتم تضليل الشباب خصوصاً بإمكانية تأمينهم بتأشيرات عمل أو حج وعمرة مقابل مبالغ مالية كبيرة بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر وتعريض حياة الأفراد للخطر كما حدث في موسم الحج هذا العام. أحد المواطنين قال إنه قام بتسفير ابنه بشكل غير مشروع إلى الولايات من خلال جهة متخصصة وذلك عن طريق البحر وصولا إلى المكسيك ثم الدخول إلى الأراضي الأميركية. وأضاف أن تكلفة تهريب ابنه إلى الولايات المتحدة بلغت حوالي 12 ألف دينار أردني (تعادل حوالي 16 ألف دولار) بهدف تأمين مستقبل أفضل له من ناحية التعليم والعمل. ولم يخف ذات المواطن حجم المخاطر التي تنطوي عليها الهجرة غير الشرعية وتستغرق من شهرين إلى ثلاثة أشهر لتهريب الشخص المعني.

ذروة ثقة المستهلكين في كوريا الجنوبية

أظهر استطلاع للرأي، أجراه البنك المركزي الكوري الجنوبي، أمس الثلاثاء، أن معنويات المستهلكين في كوريا الجنوبية ارتفعت إلى أعلى مستوى لها خلال 4 أشهر في يونيو/ حزيران، مع استمرار تعافي الصادرات واعتدال التضخم. وبلغ المؤشر المركب لمعنويات المستهلكين 100,9 نقطة هذا الشهر، مرتفعاً من 98,4 نقطة في الشهر السابق، وهو أعلى مستوى منذ فبراير/شباط من هذا العام؛ وفقاً للمسح الذي أجراه بنك كوريا. وتعني القراءة فوق 100 نقطة أن عدد المتفائلين يفوق عدد المتشائمين. وقال البنك المركزي إن معنويات المستهلكين تحسّنت هذا الشهر مع استمرار تعافي الصادرات وتباطؤ التضخم. كما انخفضت توقعات التضخم هذا الشهر، مقارنة بالشهر السابق.

(فرانس برس)

أسواق

نمو إصدارات الدين الدولارية للأسواق الناشئة

كشفت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية أن قيمة إصدارات أدوات الدين المقومة بالدولار في الأسواق الناشئة، باستثناء الصين، قد تجاوزت 200 مليار دولار في الخمسة أشهر الأولى من عام 2024. وأوضحت الوكالة في تقرير صدر، أمس الثلاثاء، أن المصدرين في المملكة العربية السعودية اقتنصوا 18,5% من تلك الإصدارات، ويتبعهم الأرجنتين بـ9,1%، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 9%، و8,5% للبرازيل، و7,8% من تركيا، و5,7% من إندونيسيا، و5,2% من المكسيك، و3,8% تشيلي. وذكرت أن دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا وإندونيسيا وتركيا يُعدون مصدرا رئيسيا لإصدارات الديون من الأسواق الناشئة.

تراجع مؤشر بورصة مسقط

تراجع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات أمس، بنسبة 0,52%، ليغلق عند مستوى 4598,32 نقطة، فاقداً 23,91 نقطة عن مستوياته بجلسة أول من أمس. وتأثر المؤشر العام بتراجع الأسهم القيادية، والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة، وتقدمها الصناعة بنسبة 1,06%، بضغط سهم جلفار للهندسة القيادي المتراجع بنسبة 1,8%، وتراجع حديد الجزيرة القيادي بنسبة 1,79%. وتراجع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0,93%، بضغط سهم مسقط للتمويل القيادي المتراجع بنسبة 2,08%، وتراجع بنك نزوى القيادي بنسبة 0,97%. وكان الخدمات أقل القطاعات تراجعاً أمس بنسبة 0,37%، مع تقدم سهم مسقط للغازات.

الكويت تستورد الغاز من قطر

يعتزم قطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية توقيع عقد طويل الاجل مع شركة قطر للطاقة؛ لاستيراد مليون طن من الغاز سنوياً قابلة للزيادة. ومن المرتقب مصادقة مجلس إدارة المؤسسة على العقد الاستراتيجي ذي الشروط التجارية «الجيدة»، وفق ما أعلنته مصادر لصحيفة «الراي». ولفتت المصادر إلى ان ذلك العقد سيوفر المزيد من احتياجات الكويت ومحطات الكهرباء التي تعمل بالغاز. ويضمن العقد استمرارية إمدادات الغاز للكويت في اي وقت لتغطية احتياجات محطات الكهرباء، خصوصاً في فترات الصيف. واشارت المصادر إلى عقد قائم حالياً مع «قطر للطاقة» لاستيراد ما بين 1 إلى 3 ملايين طن من الغاز سنوياً.

بنك المغرب يخفض سعر الفائدة بعد تراجع التضخم

الرباط ـ **مصطفى قماس**

قرّر بنك المغرب (المصرف المركزي)، أمس الثلاثاء، تغيير معدل الفائدة الرئيسي، حيث عمد إلى خفضه من 3 إلى 2,75 في المائة، في سياق متسم بانخفاض معدل التضخم إلى أدنى المستويات.

وكشف البنك عقب اجتماع مجلسه بالرباط عن خفض معدل الفائدة الرئيسي مع الحرص على المضي في مراقبة تطور الظرفية الاقتصادية والضغوط التضخمية محلياً ودولياً. وجاء اتخاذ قرار خفض معدل الفائدة الرئيسي، في سياق انخفاض معدل التضخم إلى 0,4 في المائة، حسب مذكرة المندوبية السامية للتخطيط الحكومية حول الرقم الاستدلالي للأثمان لشهر مايو/ أيار الماضي. ويتوقع بنك المغرب في بيان له صدر عقب اجتماع مجلسه أن ينخفض معدل التضخم في العام الحالي إلى 1,5 في المائة، بعدما وصل إلى 6,1 في المائة في العام الماضي.

وأوضح بنك المغرب أنه خفض معدل الفائدة الرئيس عبر قراره أمس، بعدما سجل أن معايرة تشديد السياسة النقدية وتتبع انتقال قراراته، والتدابير التي اتخذتها الحكومة لدعم القدرة الشرائية، أفضت إلى التقدم نحو عودة التضخم إلى مستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار مع الحفاظ على انتعاش الاقتصاد بعد الجائحة.

وجاء خفض سعر الفائدة مخالفاً لتوقعات مستثمرين. فقد أفاد استطلاع أنجزه مركز التجاري للبحث، في الأسبوع المنصرم، بأن 93 في المائة رجحوا مواصلة تثبيت سعر الفائدة، بينما توقع 7 في المائة فقط خفضه.

يتجلى أن التحكم في المسلسل التضخمي أعطى نتائجه المتوخاة على اعتبار أن التضخم الذي بلغ 7,1 في المائة في الخمسة أشهر الأولى من 2023 تراجع كي يستقر عند 0,4 في المائة في الخمسة أشهر الأولى من العام الجاري. وكان تحليل للمركز المغربي للظرفية قد حذّر من الدخول في مرحلة الانكماش التضخمي، خاصة أن ذلك يترافق مع ضعف بدأ يعتري بعض الرافعات الداخلية للنشاط، وهو ما يؤشر عليه مستوى الإقراض الذي تباطأ. ودعا المركز إلى تخفيف تشديد السياسة النقدية، بعدما لاحظ أن القروض المصرفية الموجهة للمقاولات التي لم ترتفع سوى بـ0,9 في المائة في إبريل/ نيسان، مقابل 4 في المائة قبل عام منه، وهو ما يؤشر إلى الصعوبات التي يصادفها حاملو المشاريع.

قطع الكهرباء وخلط الأوراق

مصطفى عبد السلام

تعاني بعض دول العالم من انقطاعات مؤقتة في الكهرباء، بسبب التغيرات الحادة في المناخ والطقس الأكثر تطرفاً والارتفاع غير المسبوق في درجات الحرارة، وهي التغيرات التي تضغط بشدة على البنية التحتية لمشروعات الطاقة، ومنها محطات إنتاج وتوليد الكهرباء، كما ترفع الطلب على مشتقات الوقود، بخاصة المطلوبة لتشغيل أجهزة التكييف.

ومن الطبيعي قطع الكهرباء، وتخفيف الأحمال لفترة وجيزة لأسباب تتعلق بزيادة درجات الحرارة، وأحدث مثال ما حدث في دول عدة خلال الأيام الماضية، ومنها الكويت، وتونس، وبريطانيا، ودول البلقان، وأن يجري قطع الكهرباء عن المستهلك لأسباب مناخية تتعلق بالعواصف والأعاصير القوية التي قد تسبب حرائق، فهذا أمر عادي كما حدث في العراق قبل أيام، وقد يحدث قطع التيار بسبب أعطال ومشاكل فنية في شبكة توزيع الكهرباء، كما حدث في الإكوادور قبل أيام.

أما أن يجري قطع الكهرباء بسبب نقص في إمدادات الوقود المطلوبة لتشغيل محطات التوليد والإنتاج، ومنها الغاز والسولار والمازوت، أو بسبب ندرة في النقد الأجنبي المطلوب لتمويل واردات الغاز ومشتقات الطاقة، أو بسبب قلة الاستثمارات التي تضخها الدولة في قطاع الطاقة، أو بسبب إهمال مشروعات توليد الكهرباء من مصادر الطاقة النظيفة والبديلة، فهذا أمر غير مقبول من وجهة نظر المواطن، إذ إن الأسباب هنا حدثت نتيجة أخطاء الحكومات وليس لأسباب خارجة عن الإرادة، وهنا تكون السلطات الحاكمة هي المسؤولة بدرجة أولى عن الأزمة، ذلك لأنها لم تضع سيناريوهات مستقبلية لمعالجة العجز، سواء في النقد الأجنبي أو مشتقات الوقود نفسها. ولم تبادر بأخذ الحيطة والحذر قبل وقوع المشكلة، ولم تطلع المواطن على حقيقة الأزمة وعمقها، بل راهنت على ترحيل الأزمة، ودفع المستهلك إلى التعامل معها على أنها أمر واقع، بل والترويج على نطاق واسع بأنها أزمة عالمية على غير الحقيقة.

هناك فارق كبير بين الانقطاع المؤقت للكهرباء، والانقطاع المتكرر، وعدم وجود أفق للحل، وهو أمر يرتبط عادة بالفشل الحكومي في معالجة الأزمة، لأن معظم دول العالم تشهد استقراراً في التيار، وهناك دول تمر بحالة حروب، ونزاعات مسلحة، وصراعات جيوسياسية، لا تشهد انقطاعات من الأصل.

الكهرباء ليست رفاهية، بل خدمة ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها، وقطعها يربك حياة الأفراد والمؤسسات وأنشطة الاقتصاد، ويؤثر سلباً في المرافق مثل المستشفيات والمدارس ومترو الأنفاق ومحطات إنتاج المياه والصرف، ولذا لا داعي لخلط الأوراق، ووضع أسباب قطع الكهرباء في سلة واحدة عند الحديث عن الأزمة.

ملف

موسم الحرائق وانقطاع الكهرباء عربياً

مع دخول الصيف، زادت معاناة دول عربية من انقطاعات الكهرباء واندلاع الحرائق، ما فاقم من المصاعب المعيشية، وألحق خسائر فادحة بالعديد من القطاعات الاقتصادية. وتأتي أزمات الكهرباء وانتشار الحرائق رغم الجهود والوعود الحكومية بتخفيفها في كل من مصر والعراق والسودان واليمن وسورية، إذ اصطدمت هذه الحكومات بالعديد من المصاعب، أبرزها ضعف التمويل، ومشاكل توفير الوقود للمحطات، فضلاً عن الاضطرابات والحروب في بعض الدول.

مصريون يعبرون في احد شوارع محافظة الإسكندرية (شمال) التي اغرقها الظلام (فرانس برس)

الظلام يغرق محافظات في مصر

قطع الكهرباء يطلق نيراناً صديقة على الحكومة ويثير فزع الشارع

تتواصل أزمة انقطاع الكهرباء في مصر لعدة اسباب ابرزها عدم توفر التمويل اللازم لشراء الغاز المطلوب لتشغيل محطات التوليد، الامر الذي اثار غضب الشارع المصري

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أشعلت الحكومة نيران غضب المصريين من استفحال أزمة انقطاعات التيار الكهربائي المستمرة منذ عامين، بإصدار قرارات مفاجئة بعد فترة قطع التيار عن المصانع والمواطنين، لمدة ساعة إضافية لتصبح ثلاث ساعات بدلا من ساعتين يوميا. ولكن في الواقع وصلت معاناة المصريين من انقطاع الكهرباء إلى مدة ست ساعات بحد أدنى على مرتين، في محافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية (شمال) بداية من الساعة الواحدة والنصف من ظهر أول من أمس الاثنين وحتى الواحدة بعد منتصف الليل، وذلك عشية امتحان اللغة الأجنبية الثانية لطلاب شهادة الثانوية العامة. جاءت تصرفات الحكومة، بعد ساعات من بداية موسم صيف شديد الحرارة، يستمر نحو ثلاثة أشهر، وهبوب موجات حارة، على أنحاء البلاد. برر مجلس الوزراء قرار تمديد فترة انقطاعات التيار، بزيادة استهلاك محطات الكهرباء من الغاز، مع هبوب الموجة الحارة، المتوقعة من جانب هيئة الأرصاد الجوية. حذرت الأرصاد الجوية المواطنين من خطورة تعرضهم للشمس الحارقة، خاصة في جنوب البلاد، حيث بلغت حرارة الجو نحو 48 درجة مئوية، بينما لجأت الحكومة إلى قطع التيار دون سابق إنذار، بما أثار حالة استياء بين الجمهور.

مساعٍ لاستيراد شحنات وقود عاجلة

عقد رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، أمس الثلاثاء، اجتماعاً لمناقشة تداعيات أزمة انقطاع الكهرباء، وسبل تخفيف فترة تخفيف الاحمال عن المواطنين، وصولا الى حلول جذرية للأزمة، في حضور وزير الكهرباء محمد شاكر، ووزير البترول طارق الملا، وعدد من المسؤولين. وأكد مدبولي ان الحكومة تسعى لاستيراد شحنات عاجلة من الوقود بقيمة مليار دولار لوقف قطع الكهرباء خلال فصل الصيف، اعتبارا من الاسبوع الثالث من شهر يوليو/ تموز المقبل.

نيران صديقة

أطلق إعلاميون مقربون من السلطة نيراناً صديقة على الحكومة، في برامجهم اليومية» التوك شو»، ساخرين من لجوء الحكومة إلى قطع التيار ثلاث ساعات، دون إخطار مسبق، بحجة ارتفاع درجة الحرارة، دون الإشارة إلى عدم قدرتها على توفير الغاز اللازم لتشغيل محطات التوليد. تساءل إعلاميو السلطة عن الأسباب التي تدعو الحكومة إلى تجاهل إخطار المواطنين بمواعيد قطع التيار، وزيادة فترات انقطاع الكهرباء، رغم أن أسباب الأزمة أصبحت معروفة للجميع. وأفصح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عنها بإشارته إلى أنها نتيجة لعدم وجود الأموال الكافية لشراء الوقود اللازم لتشغيل المحطات. يبدي نشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي سخريتهم من حالة الاضطرار الواضحة على أداء الحكومة في حل أزمة نقص الطاقة، والتي تدفعهم للجمهور، وتعرّض حياتهم للخطر وتسبب خسائر بالمشروعات والخدمات العامة. يبدي نشطاء دهشتهم من وصف الحكومة الأزمة بأنها مجرد «تخفيف أحمال»، بينما بلغ أقصى معدل توليد بمحطات التوليد في اليومين الماضيين نحو 36 غيغاوات، وهي تقارب المتوسط السائد خلال الأعوام الثلاثة السابقة، بالفترة نفسها من العام.

عدم وجود أموال كافية لشراء الوقود اللازم لتشغيل المحطات

خسائر فادحة

تثير انقطاعات التيار مخاوف المواطنين من افتقادهم الأمان الاجتماعي ووسائل صدام، الحكومة مسؤولية خسائر فادحة تواجهه المزارعين. ويشير نقيب الفلاحين في تصريحات لـ«العربي الجديد» إلى أن موسم الصيف الحالي سيزيد من آلام الفلاحين، بسبب ارتفاع تكلفة التشغيل وانقطاع التيار، مع لجوء الحكومة إلى زيادة أسعار الكهرباء والوقود، بدون الخوف من المحاسبة البرلمانية أو مراعاة عن المصاعد، والتي راح ضحيتها مشاهير من الفنانين وقيادات بقطاع السياحة خلال الشهر الماضي.

وجهت الحكومة جمعيات الأعمال إلى عدم التحدث إلى وسائل الإعلام حول تداعيات الأزمة على المصانع والشركات. أجّل البرلمان مناقشة عشرات من طلبات الإحاطة تقدم بها أعضاء بمجلس النواب، لمساءلة الحكومة عن أسباب تفاقمها، وسبل حلها. حذر برلمانيون من توجّه الحكومة إلى رفع أسعار الكهرباء خلال أيام، بينما تتردى الخدمات والنظام. يأتي ذلك فضلاً عن وصف الحكومة للقمح، والأهم، أثرها على السكان، سواء بشمال سورية «المخيمات» أو حتى

حرائق في غابات محافظة اللاذقية خلال يوليو 2023 (أيمن بشارة/فرانس برس)

في مناطق سيطرة نظام بشار الأسد، لأن انقطاع الكهرباء والماء يزيد من الأثر، حتى بضربات الشمس والأمراض. وشهدت سورية حرائق متفرقة عدة، خلال موجة الحر التي وصلت إلى نحو 50 درجة مئوية، في أرياف اللاذقية وطرطوس الساحليتين، كما تمكنت منذ يومين، الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب بريف مدينة حماة، وسط البلاد، من إخماد حرائق بمناطق حراجية، بعد تدخل حوامات تابعة لجيش النظام، بحسب تصريحات مدير الهيئة، أوفي وسوف. في المقابل، أكد الدفاع المدني السوري «الخوذ البيضاء» نشوب مئات الحرائق في مناطق شمال غربي سورية التابعة للمعارضة، مشيراً إلى أن الشهر الماضي شهد ارتفاعاً خطيراً لنسبة الحرائق مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي التي شهدت 294 حريقاً.

وكان ارتفاع درجات الحرارة في سورية المترافق مع انقطاع طويل للتيار الكهربائي قد تسبب بزيادة الطلب على المراوح، خصوصاً تلك التي تعمل على البطاريات، إذ يمكن استخدامها بعد شحنها في ساعات الوصل. وعاودت درجات الحرارة في سورية الارتفاع إلى أعلى من معدلاتها السنوية لـ«العربي الجديد» إلى أن ارتفاع درجة الحرارة تخلق أسواقاً وتجارة خاصة، منها بيع صهاريج المياه أو ألواح الثلج، وتنشط أسواق المراوح والمكيفات، رغم ندرة الكهرباء. ويضيف الجاسم لـ«العربي الجديد» أن راتب الموظف السوري نحو 300 ألف ليرة، لا يكفيه لشراء مروحة مستعملة أو الاشتراك بكهرباء الأمبيرات أو شراء ثلج لشرب مياه بارد خلال المراوح التي يجتاح البلاد، قائلاً: «هذا إن لم نتكلم عن مصاريف الغذاء التي لا تقل عن أربعة ملايين ليرة شهراً بالحد الأدنى»

أن سعر كيلو اللبن «زبادي» بلغ تسعة آلاف ليرة والجبنة نحو 40 ألف ليرة، ويتراوح سعر كيلو اللحم، بين 250 و300 ألف ليرة سورية (الدولار = نحو 14900 ليرة).

بدوره، يقول الاقتصادي السوري، عبد الناصر الجاسم: المأساة تلاحق السوريين صيفاً وشتاء، مشيراً خلال تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن ارتفاع درجة الحرارة تخلق أسواقاً وتجارة خاصة، منها بيع صهاريج المياه أو ألواح الثلج، وتنشط أسواق المراوح والمكيفات، رغم ندرة الكهرباء. ويضيف الجاسم لـ«العربي الجديد» أن راتب الموظف السوري نحو 300 ألف ليرة، لا يكفيه لشراء مروحة مستعملة أو الاشتراك بكهرباء الأمبيرات أو شراء ثلج لشرب مياه بارد خلال المراوح التي يجتاح البلاد، قائلاً: «هذا إن لم نتكلم عن مصاريف الغذاء التي لا تقل عن أربعة ملايين ليرة شهراً بالحد الأدنى»

إطفاء عام في السودان... وصيف قاسٍ في اليمن

حلّ السودان في صدارة الدول العربية الأكثر معاناة من انقطاع الكهرباء، في حين يعيش اليمنيون صيفاً قاسياً مع تلاشي الوعود الحكومية بتخفيف الأزمة

عدن ـ **محمد راجح**
الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

لم يسلم السودانيون من انقطاعات متكررة للكهرباء وصلت إلى حد الإطفاء العام في معظم أرجاء البلاد بسبب تواصل الحرب المستعرة بين الجيش وقوات الدعم السريع منذ إبريل/ نيسان من العام الماضي. وكان قطاع الكهرباء في السودان قد دخل في أزمة منذ سنوات، ولكن وتيرة المأساة زادت بعد اندلاع الحرب، حيث يعاني ملايين السودانيين حالياً من ظلام دامس في الكثير من الولايات، حيث لا تغطي السعة المتوفرة حالياً سوى نحو 30% من الطلب. حالة الإطفاء العام التي حدثت في البلاد منذ عدة أيام جاءت في وقت شهدت فيه البلاد ارتفاعاً في الحرارة فاق الخمسين درجة توقفت على أثره معظم الأنشطة الاقتصادية، خاصة بالعاصمة الإدارية بورتسودان، التي ما زالت تعاني من انقطاعات متكررة في التيار عبر برمجة تصل إلى 14 ساعة في اليوم في ظل ظروف معيشية خانقة ألقت بظلال سالبة على المواطنين. شركة كهرباء السودان بدورها أصدرت بياناً أوضحت فيه ملابسات الإطفاء العام بالشبكة القومية، وقالت إن الخط الناقل للكهرباء بين محطتي الجموعية وجبل أولياء (جنوب ولاية الخرطوم)، تعرض لقصف مدفعي بالتزامن مع خروج محطة المهدية التحويلية، وهو ما أدى لخروج عدد من الخطوط وبالتالي خروج محطة مروي من الخدمة، والذي أدى بدوره لحدوث إظلام كامل تأثرت به كافة ولايات السودان التي تقع ضمن منظومة الشبكة القومية.

وحسب بيانات رسمية، يبلغ إجمالي السعة التصميمية لمحطات توليد الكهرباء داخل شبكة الكهرباء في السودان نحو ثلاثة آلاف ميغاواط، إلّا أن إجمالي إنتاجها لا يتجاوز ألفي ميغاواط. وحتى هذا الإنتاج تراجع إلى مستويات متدنية بعد الحرب، إذ لا يكفي سوى أقل من ثلث احتياجات البلاد تقريبا، وفق مراقبين. ويمثل التوليد الحراري حوالي 50% من التوليد الكلي مناصفة مع التوليد المائي المنتج من السدود. خبراء أكدوا أحتمال أن تعيش البلاد حالات إطفاء تام متكررة خلال الفترة المقبلة، مشيرين إلى ما حدث في ولايات دارفور وكردفان التي أصبحت محطاتها الكهربائية تكتات عسكرية لقوات الدعم السريع مع توقف تام لإمداد الوقود بسبب إغلاق الطرق الواصلة بين الولايات. وعبر مواطنون في عدد من مناطق السودان عن معاناتهم من انقطاعات التيار الكهربائي، وقالوا إنها تستغرق أحيانا يوما كاملا، مشيرين إلى ارتفاع درجات الحرارة في البلاد

محطة كهرباء سنار على بعد 300 كيلومتر جنوب الخرطوم (إبراهيم حامد/فرانس برس)

غضب المواطنين والمتضررين من قراراتها المباغتة. وكان أبو صدام قال في تصريحات صحافية سابقة إن الحكومة لجأت إلى رفع أسعار الغاز الموجّه لمصانع الأسمدة، في شهر إبريل/ نيسان الماضي، وأوقفت إمداد المصانع بالكميات اللازمة للتشغيل عدة مرات، بما رفع معدلات الخسائر بالمصانع، والتي لجأت بدورها إلى رفع سعر الأسمدة، مع خفض نحو 55% من الكميات الموجهة للجمعيات الزراعية. أضاف نقيب الفلاحين، أن تراجع كميات الأسمدة، وطول فترة إجازة العيد، تسببا في ظهور سوق سوداء بأسعار الأسمدة، حيث تضاعف سعر طن الأسمدة، في وقت يحتاج المزارعون إلى كميات هائلة، لمواجهة احتياجات المزارع للزراعات الصيفية وتسميد الخضروات وحدائق الفاكهة. حذر أبو صدام من تأثر أسعار الخضروات والسلع الغذائية بالأسواق خلال الأيام المقبلة، من جراء زيادة سعر الأسمدة، وانقطاع التيار الذي يتسبب في صعوبة ري الأراضي وتشغيل ثلاجات حفظ الفاكهة والخضار المتجهة للأسواق، والتي تواجه زيادة كبيرة في حجم التالف منها، تزيد عن 30% من حجم الشحنات.

أزمة الغاز

يشير خبير اقتصاديات الطاقة محمد فؤاد إلى ضرورة التزام الحكومة بالشفافية مع المواطنين بعدما أصبح الجميع على علم بتفاصيلها، من الخبراء والإعلام الدولي، مؤكدا أن الحكومة تمتلك قدرات محطات توليد تزيد بنحو 10 غيغا وات عن أقصى أحمال يمكن استهلاكها بذروة الموسم الصيفي. يؤكد فؤاد لـ«العربي الجديد» أن هذه القدرات أصبحت معطلة لأن الحكومة لم تتعاقد على شراء شحنات الغاز اللازمة لتشغيلها، إلا مع بداية شهر يونيو/ حزيران الجاري، مع اقتراب ذروة الارتفاعات بدرجات الحرارة التي تتصاعد خلال شهري يوليو/ تموز وأغسطس/ آب المقبلين. ويوضح أن عقود الشراء الفورية تسببت في رفع سعر المليون وحدة حرارية ما بين 1,8 إلى 3 دولارات، عن الأسعار السائدة دوليا، وفي حالة الدفع الآجل، يتضاعف سعر الشحنة.

سورية: غلاء السلع بسبب موجة الحر وأزمة الكهرباء

اسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

يزيد سوء الخدمات، لا سيما انقطاع الكهرباء والماء في سورية، من أثر سخونة الحرارة على معيشة المواطنين، كما أن الأجواء الحارة ساهمت في اشتعال حرائق بالعديد من المناطق الزراعية في البلاد.

وحول أزمة الكهرباء يقول صاحب متجر مواد غذائية من حي دمر بالعاصمة السورية دمشق، عصام الدالي، عبر اتصال مع «العربي الجديد»، إن الكهرباء في دمشق تنقطع أربع ساعات مقابل ساعتين تشغيل، وفي ريف دمشق، تقطع الكهرباء خمس ساعات مقابل ساعة، ما يحيل «الحرّ إلى جهنم»، خاصة بواقع انقطاع المياه نهاراً. يشير الدالي إلى أن تكاليف «أمبيرات الكهرباء» للمحافظة على المواد الغذائية من التلف، ترفع الأسعار على المستهلكين، مبيناً

العراق: خسائر باهظة خلّفتها الحرائق

بلغ عدد الحرائق في العراق 5544 حريقاً خلال الخمسة أشهر الأولى من العام الجاري

بغداد ـ **أحمد عبد**

تشهد عدد من المناطق العراقية تزايداً في أعداد الحرائق الموسمية خلال كل موسم صيف مع ارتفاع درجات الحرارة. وبلغ عدد الحرائق في مجملها 5544 حادث حريق خلال الخمسة أشهر الأولى من العام الجاري، مما تسبب بوقوع خسائر مادية كبيرة أنعكست على الوضع الاقتصادي المحلي. وسجلت مدن ومناطق عراقية عديدة خلال هذا الأسبوع ضمن المناطق الأعلى في معدل درجات الحرارة على مستوى العالم، حيث تراوحت درجات الحرارة فيها ما بين 48,6 إلى 51 درجة مئوية، منها (العمارة، الناصرية، الرفاعي، مركز البصرة، الفاو، كربلاء، النجف، السماوة، بدرة على الحدود العراقية الإيرانية)، حسب بيانات محطة «بلاسيرفيل» في كاليفورنيا الأميركية.

وقعت الحرائق في مصافٍ نفطية ومراكز تجارية وأسواق عامة وبساتين ومزارع محاصيل الحبوب، ومباني حكومية وأهلية ومعارض للسيارات، فضلاً عن عدد من الحرائق التي اندلعت في مستشفيات ومراكز طبية. وعلى أثر هذه الحرائق، أعلنت وزارة الداخلية العراقية، في وقت سابق، دخول جميع مفارز الدفاع المدني في عموم المحافظات بالإنذار (ج) لمدة ثلاثة أشهر (حالة الإنذار القصوى)، للحفاظ على أرواح وسلامة المواطنين وممتلكاتهم. قال المتحدث باسم وزارة الداخلية، مقداد ميري، في حديث صحافي، إن عدد الحرائق التي حصلت من الأول من كانون الثاني/ يناير ولغاية الأول من حزيران/ يونيو الجاري بلغ 5544 حريقاً في عموم العراق.

وبرر ميري الجزء الأول من الحرائق إلى التماس الكهربائي، مشيراً إلى أن الجزء الثاني حرائق متعمدة بفعل فاعل، والثالث حرائق الناتجة عن الإهمال وعبث الأطفال،

اشتعال حرائق في المزارع بهدف الاستمرار بعمليات الاستيراد

والرابع أعقاب السجائر. واندلع عدد كبير من الحرائق في مراكز تجارية ومخازن تضم مواد أولية وتجارية في مختلف المحافظات العراقية، وكان النصيب الأكبر للأسواق الرئيسية في العاصمة، فضلاً عن وقوع عدد من الحرائق في محافظات البصرة وميسان وذي قار وبابل وكركوك. وحسب مسؤول في مديرية الدفاع المدني، لـ«العربي الجديد»، فإن عدداً من الحرائق اندلعت في مخازن تجارية وأخرى للمواد الاحتياطية ومحطات تعبئة الوقود، في العاصمة بغداد خلال هذا الأسبوع، فيما اندلع عدد من الحرائق في محافظات جنوبية. وأضاف المسؤول، طالباً عدم الكشف عن هويته كونه غير مخول بالتصريح، أن حرائق أخرى اندلعت في محافظة كركوك، استهدفت مزارع وبساتين ومحاصيل الحنطة والشعير، وخلّفت عدد من وفيات وإصابات وحالات اختناق، كما خلّفت أضراراً مادية جسيمة، مفيداً بأن عدداً من العمال الأجانب والمواطنين لقوا مصرعهم في حرائق منفصلة نشبت في عدد من المخازن التجارية والمناطق الصناعية في العاصمة بغداد. وأوضح عدم وجود إحصائية رسمية بعدد الوفيات والخسائر الناجمة عن الحرائق، بسبب عدم وجود قواعد بيانات متطورة تُحصي الخسائر بطرق علمية حديثة.

وأشار إلى أن هناك حوادث مفتعلة، وأخرى بسبب العوامل البيئية والطبيعية، فيما سجلت حالات بسبب الإهمال المتعمد. وأضاف أن الحكومة خصصت أخيراً 50 مليار دينار عراقي لتشكيل مفارز جديدة من فرق الدفاع المدني في عدد من مناطق العاصمة بغداد، وإنشاء مقرات مناسبة و توزيع المفارز بحسب المناطق المرشحة لوقوع الحرائق.

طاقة

تتضافر مجموعة من العوامل لتدفع أسعار النفط للارتفاع أعلى من مستوياتها الحالية التي تحوم حول 86 دولاراً للبرميل. ومن بين أهم العوامل ارتفاع درجات الحرارة في كلّ من أميركا وأوروبا، والاضطراب الجيوسياسي واحتمال توسع دائرة الحرب الإسرائيلية على جنوب لبنان

4 عوامل تدعم غلاء النفط

زيادة الطلب والطقس الحار والمخاطر الجيوسياسية وتراجع المخزون

لندن ـ **العربي الجديد**

توقعت مؤسسات مالية وبنوك استثمار عالمية زيادة أسعار النفط خلال الأشهر المقبلة، وهو ما ينعكس إيجاباً على ميزانيات وإيرادات الدول العربية المنتجة ومنها دول الخليج والعراق والجزائر، ويزيد الضغوط على الدول المستوردة للطاقة.

وبحسب خبراء، فإنّ من المتوقع أن تسهم مجموعة من العوامل في ارتفاع أسعار النفط. وهذه العوامل هي ارتفاع درجة الحرارة والصيف الحار في كل من أوروبا وأميركا، وارتفاع حركة السفر في موسم الإجازات، وتراجع الإمدادات النفطية مقارنة بالطلب، واحتمال تراجع سعر صرف الدولار الذي عادة يدفع عملية الطلب الاستهلاكي في آسيا، وهبوط المخزونات الأميركية، يضاف إلى ذلك الاضطراب الجيوسياسي الذي يتفاقم وسط تهديدات إسرائيل بغزو لبنان، والقصف المتواصل لمعسكرات اللاجئين في مدينة رفح وقطاع غزة. وهنالك عامل آخر وهو تردد المستثمرين في حي المال الأميركي «وول ستريت» من تمويل صناعة النفط الصخري وسط البدائل المربحة في أسهم التقنية ومخاوف تداعيات التحول الأخضر على أسعار النفط.

وقال تاماس فارجا من «بي في إم للوساطة في عقود النفط» يوم الاثنين، إنّ السبب الرئيس وراء ارتفاع أسعار النفط هو الثقة المتزايدة في أن مخزونات النفط العالمية ستنخفض حتماً خلال الصيف في نصف الكرة الشمالي. وتدعم توقعات ارتفاع الطلب على الوقود خلال هذا الصيف وزيادة المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتصاعد الهجمات الأوكرانية بالطائرات المسيّرة على مصافي التكرير الروسية أسعار النفط.

ووفق بيانات قناة «سي إن بي سي» الأميركية أمس الثلاثاء، ارتفعت العقود الآجلة للنفط الخام أمس وسط رهان التجار على تقليص الإمدادات في وقت لاحق من العام. لكن إشارة مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) أدت إلى خفض سعر الفائدة مرة واحدة فقط هذا العام وبيانات المخزونات الأميركية إلى الحد من المكاسب. وتشير بيانات ركاب المطارات في أميركا إلى أن من المتوقع أن يكون موسم الصيف الحالي الأكثر ازدحاماً على الإطلاق للبرميل بعدما استقر يوم الاثنين عند أقوى مستوى منذ أواخر إبريل/نيسان، بسبب المخاوف من توسع الحرب الإسرائيلية بعد تهديد تل أبيب للبنان. وقد كثف المسلحون الحوثيون هجماتهم على السفن قبالة سواحل اليمن في الآونة الأخيرة، وهو ما يعني تهديد وصول المعروض النفطي ومنه الخام الخليجي والعراقي والإيراني إلى مناطق الاستهلاك. فيما ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) أن روسيا ألقت باللوم على الولايات المتحدة في هجوم صاروخي على شبه جزيرة القرم وحذرت من «العواقب».

ووفقاً لبيانات «سي أن بي سي»، الأميركية ارتفعت أسعار النفط بنسبة 2% تقريباً في وقت سابق من يوم أمس الثلاثاء، لكنها جرى تداوله أمس الثلاثاء قرب 86 دولارا للبرميل بعدما أعلنت الولايات المتحدة، في الولايات المتحدة، وكذلك في أوروبا. وإلى جانب تشجيع الحرارة المرتفعة للسفر إلى الشواطئ، فإنها ترفع كذلك من الحاجة للتكييف وزيادة الطلب على مشتقات الطاقة. وعلى صعيد الطلب على النفط، تتوقع إدارة معلومات الطاقة ارتفاع الطلب العالمي على الخامات البترولية هذا العام بمقدار 1,1 مليون برميل يومياً، ارتفاعاً من التوقعات السابقة البالغة 900 ألف برميل يومياً. ويشير الطلب المتزايد إلى عجز في العرض، حيث من المتوقع أن يرتفع الإنتاج العالمي بمقدار 800 ألف برميل يومياً في العام الجاري 2024. وهذا يعني أن توقعات الطلب تفوق الخامات المعروضة بنحو 100 ألف برميل يومياً.

وتشير وكالة بلومبيرغ، إلى أن خام برنت تراجعت بعدما أعلنت الولايات المتحدة عن زيادة قدرها 3,7 ملايين برميل في مخزونات النفط الخام للأسبوع الماضي، مقارنة بتوقعات المحللين بسحب مليون برميل. وارتفعت مخزونات البنزين بمقدار 2,6 مليون برميل، مقارنة بـ 891 ألفا التي توقعها المحللون. وزاد الطلب على الوقود 94 ألف برميل يومياً إلى نحو تسعة ملايين برميل يومياً. لكن هذه البيانات قد تتغير في حال تواصل الطلب المحموم على السفر البري في الولايات المتحدة.

يذكر أن أسعار النفط قد تأثرت سلباً في الأسبوع الماضي بعدما أشار بنك الاحتياط الفيدرالي إلى أنه لا يوجد سوى خفض واحد لأسعار الفائدة هذا العام، على عكس التوقعات السابقة بثلاثة تخفيضات في شهر مارس/آذار، مشيرًا إلى تقدم «متواضع» في الحد من التضخم. وعلى صعيد توقعات العرض والطلب استراتيجيي السلع الأساسية في مصرف مورغان ستانلي، للعملاء في مذكرة: «على المدى القصير، من المرجح أن تعاني سوق النفط من تراجع المعروض مقارنة بالطلب». ويتوقع البنك الاستثماري عجزاً قدره 1,2 مليون برميل يومياً في الربع الثالث من العام الجاري، مما قد يدفع أسعار خام برنت إلى الارتفاع أكثر من مستوياته الحالية التي تحوم حول 86 دولاراً للبرميل. يضاف إلى هذه العوامل تمسك منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» بتوقعاتها لنمو الطلب عند 2,2 مليون برميل يومياً، بسبب النمو الاقتصادي العالمي القوي بنسبة 2,8% هذا العام. كما أن هناك عاملاً صعودياً آخر للعقود الآجلة وهو قلة العرض في الأشهر المقبلة. وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها عن سوق النفط لشهر يونيو/حزيران، في وقت سابق من هذا الشهر، إنّ الأسواق العالمية مهياة لعجز في الإمدادات في الربع المقبل.

أما العامل غير المرئي بالنسبة للكثيرين من خبراء النفط، فهو الارتفاع الجنوني في أسهم شركات التقنية التي تجذب المستثمرين بعيداً عن الأصول التي تحمل مخاطر مثل النفط الصخري والشكوك حول مستقبل ربحية الخامات الصخرية. وهذا العامل ربما يمنع الكثير من مؤسسات المال من المغامرة في صناعة النفط الصخري.

يذكر أنّ جزءاً كبيراً من الطفرة النفطية السابقة التي حولت القرى والمزارع الأميركية إلى آبار نفطية يعود إلى تمويلات «وول ستريت»، حيث شجعت سنوات من تكاليف الاقتراض الرخيصة شركات الطاقة على تغذية نموها السريع من خلال الاقتراض من أسواق رأس المال. وكان المستثمرون المتحمسون يسلمون بسهولة مزيجاً من السندات والقروض والأسهم إلى شركات الطاقة توقعاً للنمو والأرباح في المستقبل، لكن استعدادهم للمراهنة على التوسع في مجال الطاقة تقلص عندما انهار سعر النفط. والآن مع ارتفاع تكلفة النفط الخام إلى أكثر من 85 دولاراً للمرة الأولى منذ سبع سنوات، فإن السؤال هو ما إذا كان هؤلاء المستثمرون سيتدخلون مرة أخرى لتمويل جولة جديدة من الحفر والإنتاج الجديد من النفط الصخري. أما بالنسبة لأولئك الذين يشعرون بالقلق إزاء ارتفاع أسعار النفط والتضخم، فإن الخوف هو أنهم لن يفعلوا ذلك.

ولا يحتاج المستثمرون لوضع أموال في النفط الصخري فقط إلى الموازنة بين المخاوف البيئية والتحول نحو الطاقة المتجددة التي أدت إلى تعقيد التوقعات بالنسبة للوقود الأحفوري، لكنهم أيضًا أصبحوا أكثر حذرًا بعد تأثرهم بالركود السابق للنفط الذي كلفهم مليارات الدولارات. فبدلاً من العودة إلى نموذج «النمو بأي ثمن» الذي ميز الطفرات النفطية السابقة، أصبح المستثمرون الآن يريدون العائدات فقط ولكنهم يريدون ضمان استثماراتهم، وفق تحليل بوكالة بلومبيرغ.

حقل نفطي في أوديسا، تكساس، 13 مارس 2022 (جو ريدل/Getty)

> صناعة النفط الصخري قد لا تجد التمويل الذي حظيت به في بدايتها

تراجع صادرات روسيا

تراجعت صادرات روسيا الاسبوعية من النفط الخام بأكبر وتيرة في أكثر من ثلاثة أشهر حتى 23 يونيو/حزيران، وارجعت مصادر التراجع الى العمل في ميناءي بريمورسك على بحر البلطيق وكوزمينو على ساحل المحيط الهادئ والذي ادى الى خفض الشحنات، لكن من المتوقع تعافي التدفقات في الاسبوع الاخير من الشهر. كما ان السفن التي تعتمد عليها موسكو لنقل نفطها اصبحت مستهدفة بشكل متزايد من السلطات الغربية التي تسعى لاستنزاف مخزون الكرملين.

رؤية

كشف حساب الاقتصاد في الانتخابات الأميركية

شريف عنمان

يلتقي الرئيس الأميركي جو بايدن منافسه المحتمل الجمهوري والرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب يوم الخميس في مناظرة ستكون الأولى، وجهاً لوجه، بين المتنافسين، منذ أكتوبر/تشرين الأول 2020، عندما التقيا في المناظرة الأخيرة في الانتخابات الرئاسية السابقة في ناشفيل بولاية تينيسي، قبل أن يحسم بايدن السباق لصالحه.

ورغم الانقسامات الكبيرة التي تسيطر على الناخبين، قبل أقل من خمسة أشهر على موعد الانتخابات، تشير التوقعات إلى أن القضايا الاقتصادية، وفي مقدمتها التضخم وخلق الوظائف وإنتاج النفط والديون، سيكون لها الكلمة العليا في حسم النسبة الكبرى من أصوات الناخبين، وهو ما يتوقع أن يظهر في اللقاء المنتظر هذا الأسبوع.

ويمثل معدل التضخم القضية الاقتصادية المركزية لحملة الحزبين وممثليهما، وقد أدت أهمية الموضوع إلى إطلاق ادعاءات كاذبة من كلا الجانبين. وفي حين يتمتع ترامب بميزة واضحة في هذه القضية، إلا أنه أطلق في أكثر من مناسبة تصريحات لا تبدو قريبة من الواقع، إذ نقلت وسائل إعلام عنه في مرة قوله إن التضخم «يستنزف ما بين 30% إلى 50% من كلّ دولار يملكه المواطن». وعلى الجانب الآخر، يميل بايدن إلى التمسك بالحقائق، لكنه يقدم في بعض الأحيان مبالغاته الخاصة. وفي مقابلة أجريت معه مؤخراً، كرر ادعاءً كاذباً بأن التضخم «كان عند مستوى 9% عندما وصل إلى البيت الأبيض».

ولا شك أن كلا الادعاءين خاطئان، إذ بلغ ارتفاع الأسعار حتى الآن ما يقرب من 20% إجمالاً منذ أن أدى بايدن اليمين الدستورية. ومن أجل المقارنة، ارتفعت الأسعار بما يقل قليلا عن 7,8% خلال السنوات الأربع التي قضاها ترامب في الرئاسة. وكان معدل التضخم على أساس سنوي عندما تولى بايدن منصبه 1,4%، وليس 9%، قبل أن يرتفع إلى 9,1% في يونيو/حزيران 2022. وسجل معدل التضخم الحالي على أساس سنوي معدل 3,3% في مايو/أيار، بانخفاض طفيف عن معدل 3,4% الذي تم تسجيله في الشهر السابق.

ويأتي خلق فرص العمل قضيةً أخرى في قلب المناظرات الاقتصادية خلال الفترة المتبقية قبل انطلاق الانتخابات الرئاسية، فقد شهدت سوق العمل رحلة شديدة التقلب خلال السنوات الأخيرة. وتشير إحصاءات مكتب العمل الأميركي إلى أن الاقتصاد الأميركي أضاف وظائف بشكل مطرد خلال السنوات الثلاث الأولى من إدارة ترامب، فيما اعتبر استمرارًا للاتجاه الذي شهدناه في عهد باراك أوباما، سلف ترامب المباشر.

لكن في العام الأخير لترامب في البيت الأبيض (2020)، واجهت سوق العمل الأميركية اضطرابات شديدة خلال فترة ظهور وانتشار جائحة كوفيد-19، حين أغلق الاقتصاد، وفُقدت أكثر من 20 مليون وظيفة في شهر واحد.

بعد ذلك بدأت السوق في التعافي، واستمر ذلك لفترة طويلة، بالتزامن مع وصول بايدن للبيت الأبيض، وإشرافه من ثم على آليات تلك العملية. ويشهد الاقتصاد الأميركي حالياً انتعاش الوظائف على نحو تجاوز مستويات ما قبل كوفيد-19، إذ سجلت الوظائف المضافة أعلى مستوياتها على الإطلاق.

وكما حدث في الفترة التي سبقت كل انتخابات للرئاسة خلال العقود الثلاثة الأخيرة على أقل تقدير، كانت الطاقة قضية أخرى تسيطر على أدمغة الناخبين هذا العام، فقد اعتاد ترامب القول إن بايدن «سحق» صناعة النفط، ويعد الجمهوري بجعلها أولوية اليوم الأول إذا فاز.

ويرى موقع ياهو فاينانس أن قصة إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة على مدى السنوات الثماني الماضية ليست بهذه البساطة، إذ تنتج الولايات المتحدة حاليًا كميات من النفط أكبر من أي دولة أخرى في التاريخ، وهو ما قد يلقي بظلاله غير المريحة لكل من ترامب وبايدن. فبالنسبة لترامب، يتعارض هذا مع ادعائه المتكرر بأن الولايات المتحدة في عهد بايدن «أنهت التنقيب عن النفط وإنتاجه»، خاصة وأن الأرقام تظهر أن الأخير قد منح تصاريح للتنقيب عن النفط بأعداد تفوق ما فعله سلفه.

أما بالنسبة لبايدن، فإن زيادة إنتاج النفط خلال فترة رئاسته لن تجد صدىً محموداً من ناعميه، الذين يشكل المهتمون بالبيئة نسبة لا يمكن إغفالها منهم.

وتأتي الديون الأميركية المتضخمة في مرتبة متقدمة أيضاً ضمن القضايا الاقتصادية التي يتوقع لها أن تشعل سباق الانتخابات، فقد دفع كلٌّ من المتنافسين «الحدود المستخدمة من بطاقة الائتمان الأميركية إلى آفاق جديدة. وارتفع الدين بنحو 8 تريليونات دولار خلال فترة وجود ترامب في البيت الأبيض، بينما أضاف بايدن 6,4 تريليون دولار أخرى حتى الآن. وفي الإجمال، تضخم الدين الوطني الأميركي بما يتجاوز 70% على مدى الأعوام السبعة ونصف الماضية، وهو الرقم القياسي الذي كان محبطاً بعض الشيء، بالنسبة لصقور وضع الميزانية داخل الكونغرس الأميركي، رغم التسليم بأن العديد من الرؤساء السابقين كان لهم دور أيضاً في ارتفاع عجز الموازنة الأميركية. وكانت تخفيضات ترامب الضريبية لعام 2017، والتي تعهد بتجديدها إذا فاز، قراراً باهظ التكلفة للإدارة الأميركية، إذ تظهر الحسابات أن تكلفته لم يتم الانتهاء من سدادها حتى الآن، بينما يستمر العجز السنوي في تسجيل أعلى مستوياته على الإطلاق. وعلى الجانب الآخر، كانت بعض التحركات في عهد بايدن، كالجهود المبذولة لإعفاء الطلاب من ديونهم الفيدرالية، وأيضاً خطة إنقاذ أميركا لعام 2021، مساهما واضحا في ارتفاع العجز، ومن ثم المديونية، في عهده.

وأشرف بايدن على انخفاض العجز السنوي في السنوات الأخيرة، مع انتهاء، صلاحية جزء كبير من الإنفاق المرتبط بالجائحة، لكن الدين الأساسي استمر في الارتفاع، حتى أن الفوائد المدفوعة على الديون الأميركية تجاوزت ميزانية الدفاع الأميركية العملاقة مؤخرًا.

كل هذه القضايا تؤكد أن كلا المتسابقين له إيجابيات وسلبيات في أغلب القضايا الاقتصادية، إلا أن الصورة العامة لدى الناخب الأميركي تميل لتفضيل عودة ترامب إلى البيت الأبيض. فهل ينجح بايدن في إنقاذ ما يمكن إنقاذه خلال الفترة المتبقية؟ أشك في ذلك!

قلق اقتصادي فرنسي من نتائج الانتخابات التشريعية

من المتوقع أن تكون لنتائج الانتخابات التشريعية في فرنسا تداعيات كبيرة على الاقتصاد الفرنسي، بخاصة سوق السندات والأسهم

باريس ـ **العربي الجديد**

ينتاب القلق سوق السندات العالمية من توجهات أوروبا السياسية المثقلة بالديون، حيث يظل التركيز على السياسة الفرنسية بصفتها ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو بعد ألمانيا. ويراقب المستثمرون بتوتر شديد نتائج الانتخابات المبكرة في فرنسا، مع تحديد الجولة الأولى في 30 يونيو/ حزيران.

ويراقب المحللون أيضاً البيانات لمعرفة كيف يتعافى اقتصاد منطقة اليورو، وخصوصاً ما هي المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها على أن نتائج الانتخابات الفرنسية المقبلة تضر بمعنويات المستثمرين في الديون الأوروبية، ولا سيما أن هنالك قلقاً من أن تسبب نتائج الانتخابات فقدان السوق الثقة بديون البلاد، ودفع الفارق الفرنسي للسندات أجل 10 سنوات إلى ما يزيد على مستوى 100 نقطة أساس.

في هذا الشأن، قال مصرف البانير الفرنسي في تقرير حديث: «كان الاقتصاد الفرنسي في حالة ركود لبعض الوقت، كذلك فإن الموارد المالية العامة منهكة».

وتعاني فرنسا باستمرار من عجز في الميزانية العامة أكبر من متوسط منطقة اليورو، بل وأكثر من ذلك مقارنة بألمانيا.

وعلى عكس بعض دول منطقة اليورو الأخرى، لم تُجرِ فرنسا إصلاحات كبيرة على اقتصادها، خصوصاً في سوق العمل، خلال أزمة الديون السيادية الأوروبية في الفترة من 2009-2010. ووفق المصرف، فإن احتمال قيام حكومة شعبوية في فرنسا تسعى لزيادة الإنفاق العام يُعَدّ خطراً على الأسواق.

أما التحدي الثاني، فيرى المصرف أن فرنسا تخلّفت عن دول أخرى على مدى العقد الماضي في توليد النمو. ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي عن نظيره في الولايات المتحدة وألمانيا على مدى السنوات الخمس المقبلة. ويساعد هذا في تفسير نجاح حزب زعيمة اليمين المتطرف الفرنسي مارين لوبان في انتخابات الاتحاد الأوروبي. وتشير التقديرات المستندة إلى البرنامج الذي وضعته لوبان عندما ترشحت للرئاسة في عام 2022 إلى أن تكلفة سياسات الحزب على الاقتصاد الفرنسي ستبلغ 101 مليار يورو. وفي الواقع، يخطط حزب الجبهة الوطنية الذي تقوده لوبان لإجراء إصلاحات على مرحلتين لطمأنة الأسواق في وقت تعاني فرنسا بالفعل من مستويات عالية من الدين العام. وقد يؤجل تنفيذ بعض الإصلاحات، مثل التزام تخفيض سنّ التقاعد إلى 60 عاماً لبعض العمال، والتخفيض المقترح لضريبة القيمة المضافة بقيمة 7 مليارات يورو على السلع الأساسية المنزلية. كذلك يرغب حزب الجبهة الوطنية في تنفيذ بعض السياسات الاقتصادية التي تجعل منه حزباً معتدلاً ومسؤولاً لتعزيز فرصه في الانتخابات الرئاسية لعام 2027.

ويرى محللون أن الأسواق تجد سياسات التحالف اليساري أكثر إثارة للقلق، وتشمل عادة فرض ضريبة الثروة، وزيادة ضريبة الدخل على أصحاب الدخل الأعلى، وتجميد أسعار المواد الغذائية الأساسية والطاقة.

ويُعَدّ التنافس للسيطرة على الجمعية الوطنية واحداً من أكثر الصراعات التي تخضع للتدقيق منذ عقود. ويطالب المستثمرون الذين يشعرون بالقلق من أن أي فائز من الكتلتين قد يسبب تضخم قروض فرنسا، وزيادة علاوة المخاطر على سنداتها بأكبر نسبة منذ عام 2012، ويتساءلون عمّا إذا كانت فرنسا ستكمل أزمة الديون السيادية الأخيرة التي ضربت أوروبا في بداية العقد الثاني من القرن الحالي.

ويؤكد بنك باركليز البريطاني أن علاوة العائد على السندات السيادية الفرنسية مقارنة بالسندات الألمانية ستبقى مرتفعة عند حوالى 80 نقطة أساس. ولكن مع المزيد من التوسع المالي في الإنفاق، من الممكن أن ترتفع العلاوة إلى أكثر من 100 نقطة أساس، وهو المستوى الذي شوهد آخر مرة في أعماق أزمة الديون في منطقة اليورو.

على صعيد أداء الأسهم، يقول «باركليز» إن أداء الأسهم الفرنسية سيعتمد على مدى دفع الحزب للإمكانات المالية الضيقة في فرنسا. فإذا قامت الحكومة بمحاكاة حكومة ميلوني، فقد تستفيد الأسهم. ولكن إذا تدهورت مقايضات الائتمان في فرنسا، فإن القطاعات الأكثر عرضة للخطر، وهي البنوك والبناء والمرافق والدفاع، ستعاني من التدهور.

> فرنسا تعاني من ارتفاع الديون السيادية وزيادة كلف خدمتها

مرشحون يساريون في جولة باريسية لحشد الناخبين، 24 يونيو 2024 (ماكالي كوهين/ فرانس برس)

بيتكوين إلى قاع جديد

لندن ـ **العربي الجديد**

رغم تراجع سعر عملة بيتكوين، الأشهر بين العملات الرقمية، من أعلى مستوياتها البالغة أكثر من 73 ألف دولار في مارس/ آذار الماضي إلى ما دون 60 ألف دولار هذا الأسبوع، وصف بنك صيني كبير العملة الرقمية بأنها كانت أكبر قصة استثمار، إلى جانب الذهب، وذلك في العام الجاري 2024.

وواصلت عملة بيتكوين خسائرها أمس الثلاثاء، إذ هبطت إلى قاع جديد، حين تراجعت إلى 59,2 ألفاً، ولكن سرعان ما ارتدّت إلى مستويات الـ 60 - 61 ألف دولار، لكن رغم هبوط بيتكوين، نجحت عملة سولانا في التحوّل إلى الربحية بعد هبوط حاد وصل بها إلى مستويات 125 دولاراً، لكنها صعدت 7,7% إلى 134,6 دولاراً، ولا تزال تتداول في مستويات هابطة، لكنّها عكست الاتجاه في وقت تزايدت فيه الشائعات حول تحقيقات جنائية بشأن العملة. وسط سوق العملات الرقمية الهابط نجحت كذلك عملة LDO الخاصة ببروتوكول تخزين الإيثريوم الصعود بنسبة 14% أمس الثلاثاء، و25% الأسبوع الماضي، إذ يرى المتداولون أن هناك فرصة لتحقيق أرباح ورسوم معتدلة وقيمة مخزنة. كذلك صعدت عملة تون كوين TON بـ 4,3% وكاردانو بـ 3,59% وشيبا إينو بـ 0,4% ودوج كوين بـ 2,8%، فيما ارتفعت عملة PEPE بـ 11,06%.

ويفسر بعض المحللين هبوط بيتكوين في سياق اقتراب موعد سداد بورصة Mt. Gox لتعويضات الإفلاس، وهو ما اعتبره البعض تهديداً بيعياً جديداً، بخاصة مع أخبار بيع المعدّنين للعملة بقوة. كذلك انتشرت أمس تقارير عن المبيعات الألمانية مع تقارير أخرى تفيد بأن لجنة تداول السلع الآجلة الأميركية تحقق مع صانع السوق Jump Trading بشأن أنشطته في تداول العملات الرقمية. وقال تحليل بموقع ووتشر غورو، المتخصص في العملات المشفرة، أمس: «ليس هناك من ينكر أن سوق الأصول الرقمية كان جزءاً كبيراً من قصص نجاح العام الجاري حتى الآن. ومع اقتراب نقطة المنتصف بسرعة، كان هناك بالفعل صندوقان لصناديق الاستثمار المتداولة الفورية القائمة على العملات المشفرة وافقت عليهما هيئة الأوراق المالية والبورصة الأميركية، علاوة على ذلك، ارتفعت أهمية فئة الأصول في الأشهر الأخيرة».

وأضاف التحليل: «يبدو أن هذا لفت انتباه أكبر بنك في العالم، وهو البنك الصناعي والتجاري الصيني (ICBC)، الذي أشاد أخيراً بتطور كل من بيتكوين وإثيريوم على وجه التحديد، ونشر البنك تقريراً يسلط الضوء على ما يجعل هذه الرموز مهمة جداً ومثيرة للإعجاب. وذهب ماتيو سيجل، رئيس قسم أبحاث الأصول الرقمية في شركة فان إيك إلى حدّ وصف التقرير بأنه «رسالة حب» إلى عملتي BTC و ETH.

وقارن البنك الصيني عملة بيتكوين بالذهب، مشيراً إلى أنّ العملة الرمزية «احتفظت بندرة مماثلة» للمعدن النفيس طوال عام 2024، إذ ارتفع كل من الذهب وبيتكوين إلى أعلى مستوياتهما على الإطلاق، وسيطرا على قطاع الاستثمار.

وجرى تداول بيتكوين يوم الاثنين عند 61,1 ألف دولار، بانخفاض 4,3% مقارنة بسعر يوم الجمعة عند 64,173 ألف دولار. ولم تصل بيتكوين إلى أقل من 62 ألف دولار منذ 14 مايو/ أيار الماضي.

> عملات رقمية حققت مكاسب رغم تراجع العملة الأشهر

جانب من مؤتمر بيتكوين آسيا بهونغ كونغ، 9 مايو 2024 (بيتر باركس/ فرانس برس)